مجلة الدراسات الإسلامية - جامعة كابل
Journal of Islamic Studies - Kabul University
رقم تسجيل المجلة: RCTD GIJR - 0015-25 الرقم الدولي: e-ISSN: 3078-6355
JIS Journal Of Islamic Studies Kabul University e-ISSN:3078-6355
https://doi.org/10.62810/jis.v3i1.384

الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني – دراسة تأصيلية

الملخص: يتناول هذا البحث تأصيل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، وبيان الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية الحاكمة للاستفادة منها. وتنبع أهمية البحث من الحاجة إلى الإفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة الدراسات القرآنية، مع المحافظة على خصوصية النص القرآني ومتطلبات فهمه وفق الأصول العلمية المعتبرة. وتتمثل إشكالية البحث في تحديد حدود توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، ومدى إمكان الإفادة من مخرجاته في ظل ما قد يعتريها من أخطاء أو اضطراب في المرجعية، وما قد يطرأ على معالجتها من قصور في استحضار بعض السياقات اللغوية والتاريخية والبلاغية والمقاصدية. واعتمد البحث المنهج التأصيلي في بيان الأسس والضوابط الشرعية والأخلاقية الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، والمنهج الوصفي التحليلي في عرض إمكانات هذه التقنيات وحدودها والإشكالات المنهجية المرتبطة بها، والمنهج النقدي في تقويم مخرجاتها واستخداماتها في ضوء مقتضيات التعامل العلمي مع النص القرآني. وخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن توظيفه أداةً مساعدة في خدمة الدراسات القرآنية، ولا يصح أن يستقل بالتفسير أو الاستنباط، وأن سلامة استخدامه تقتضي الرجوع إلى أهل الاختصاص، واعتماد المصادر التفسيرية الموثوقة، ومراجعة مخرجاته علميًا، وقصر وظائفه على المجالات المساعدة، كالفهرسة والتحليل اللغوي وجمع المادة العلمية.

الكلمات المفتاحية: تحليل النص القرآني، الذكاء الاصطناعي، الضوابط الشرعية

الباحث:

محمد أكرت، طالب في سلك الدكتوراه. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة عبد المالك السعدي. تطوان. المغرب.

البريد الالكتروني: aguert123.ma@gmail.com

تاريخ المادة:

تاريخ الإرسال: (١٧ محرم ١٤٤٨/ ١٢ السرطان ١٤٠٥)

تاريخ الإصلاح: (١٠ صفر ١٤٤٨/ ٤ الأسد ١٤٠٥)

تاريخ القبول: (١٩ صفر ١٤٤٨/ ١٣ الأسد ١٤٠٥)

تاريخ النشر: (٠٤ ربيع الثاني ١٤٤٨/ ٢٦ الميزان ١٤٠٥)

Shariah, Ethical, and Technical Guidelines Governing the Use of Artificial Intelligence in Qur'anic Text Analysis: A Theoretically Grounded Study

ABSTRACT: This study examines the foundations governing the use of artificial intelligence (AI) in analyzing the Qur'anic text and identifies the Sharīʿah, ethical, and technical guidelines that regulate its use. The study is significant because it seeks to benefit from AI's capabilities in serving Qur'anic studies while preserving the distinctive nature of the Qur'anic text and adhering to established scholarly principles for its proper understanding. The study addresses the problem of defining the limits of AI applications in Qur'anic text analysis and the extent to which its outputs can be utilized, given the possibility of errors, uncertainty regarding authoritative sources, and potential limitations in accounting for linguistic, historical, rhetorical, and maqāṣid-oriented contexts. The study employs a foundational approach to establish the Sharīʿah and ethical principles and guidelines governing the use of AI in Qur'anic text analysis, a descriptive-analytical approach to examine the capabilities and limitations of these technologies and the methodological issues associated with them, and a critical approach to evaluate their outputs and applications in light of the scholarly requirements governing engagement with the Qur'anic text. The study concludes that AI can be employed as an auxiliary tool in Qur'anic studies, but it should not independently undertake Qur'anic interpretation or religious deduction. Proper use requires consultation with qualified specialists, reliance on authoritative Qur'anic exegesis sources, scholarly verification of its outputs, and restricting its functions to supportive tasks such as indexing, linguistic analysis, and collecting research materials.

Keywords: Shari'a guidelines; Artificial intelligence; Qur'anic text analysis.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فقد أفضت التحولات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما النماذج اللغوية الكبيرة(LLMs) ، إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة كميات واسعة من النصوص وتحليل أنماطها اللغوية والدلالية، وتوليد مخرجات نصية ذات طابع شبيه بالتعبير البشري. وقد أتاح هذا التطور إمكانات جديدة في البحث العلمي، ولا سيما في الفهرسة والبحث النصي والتحليل اللغوي وجمع المادة العلمية، غير أنه أثار في الوقت نفسه إشكالات معرفية ومنهجية تتصل بحدود المعالجة الآلية، ودقة المخرجات، وتمثيل السياق، ومرجعية المعلومات التي تنتجها هذه الأنظمة.

وتزداد أهمية هذه الإشكالات عند توظيف الذكاء الاصطناعي في التعامل مع النص القرآني؛ لما يتميز به من خصوصية لغوية وبيانية، وتعدد في مستويات دلالته، وارتباط فهمه بمناهج التفسير وأدواته العلمية، وما يقتضيه ذلك من مراعاة للسياقات المختلفة للنص، والتحقق من مصادر المعنى ومجالات الاستدلال. ومن ثم، فإن توظيف التقنيات الحديثة في تحليل النص القرآني لا يمكن أن يُنظر إليه بوصفه مسألة تقنية محضة، بل يقتضي النظر في حدوده المنهجية وضوابطه الشرعية والأخلاقية والتقنية.

وتنبع مسؤولية الباحث في هذا السياق من تحقيق التوازن بين الإفادة من الإمكانات التي تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبين المحافظة على سلامة المنهج العلمي في التعامل مع النص القرآني؛ فلا تُرفض التقنية لمجرد حداثتها، ولا تُقبل مخرجاتها لمجرد قدرتها على إنتاج نصوص وتحليلات تبدو مقنعة، وإنما تُقاس قيمتها بمدى ملاءمة استخدامها لطبيعة المهمة العلمية، وبسلامة مصادرها، وإمكان التحقق من مخرجاتها، وخضوعها للمراجعة العلمية المتخصصة. ومن هنا يتجه هذا البحث إلى دراسة الضوابط الحاكمة لهذا التوظيف، مع التمييز بين الوظائف المساعدة التي يمكن أن تؤديها التقنية، وبين التفسير والاستنباط اللذين يقتضيان أهلية علمية ومرجعية منهجية.

وتأسيسًا على ذلك، يتجه البحث إلى بناء مقاربة تجمع بين خصوصية النص القرآني وطبيعة الذكاء الاصطناعي، وبين مقتضيات الضبط الشرعي والأخلاقي والتقني، بما يحدد موقع هذه التقنيات في العملية البحثية، ويميز بين وظائفها المساعدة وبين التفسير والاستنباط القائمين على الأهلية العلمية والمرجعية المنهجية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في تحديد حدود توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، في ضوء خصوصيته اللغوية والدلالية والتفسيرية، وما يقتضيه ذلك من ضوابط شرعية وأخلاقية وتقنية تحول دون تجاوز الوظيفة المساعدة للتقنية إلى الاستقلال بالتفسير والاستنباط.

أسئلة البحث:

السؤال الأول: ما الخصائص المنهجية للنص القرآني التي ينبغي مراعاتها عند توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليله؟

السؤال الثاني: ما إمكانات الذكاء الاصطناعي وحدوده في تحليل النص القرآني، وما أبرز الإشكالات المنهجية الناجمة عن توظيفه؟

السؤال الثالث: ما الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. بيان الخصائص المنهجية للنص القرآني ذات الصلة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليله .
٢. تحديد إمكانات الذكاء الاصطناعي وحدوده، والكشف عن أبرز الإشكالات المنهجية الناجمة عن توظيفه في تحليل النص القرآني .
٣. تأصيل الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله إحدى النوازل المعرفية المعاصرة الناشئة عن تداخل العلوم الشرعية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في مجال تحليل النص القرآني. وتتمثل أهميته في محاولة ضبط العلاقة بين الإمكانات التي تتيحها هذه التقنيات وبين مقتضيات المنهج العلمي في التعامل مع النص القرآني، من خلال بيان حدود الإفادة منها، والكشف عن الإشكالات المنهجية المرتبطة بها، وتأصيل ضوابط شرعية وأخلاقية وتقنية تسهم في توجيه استخدامها نحو الوظائف المساعدة التي يمكن التحقق من مخرجاتها ومراجعتها علميًا.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، ولا يتخذ من أصول التفسير موضوعًا مستقلًا للدراسة، وإنما يستحضرها بوصفها مرجعية منهجية ضابطة لفهم النص وتقييم حدود التوظيف التقني فيه. كما لا يتناول البحث التفاصيل البرمجية البحتة لبناء النماذج، وإنما يركز على الجوانب المنهجية والشرعية والأخلاقية والتقنية ذات الصلة بتحليل النص القرآني.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

١. محمد زكي خضر (٢٠١٣م)، «الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم»، مؤتمر جامعة طيبة في توظيف تقنية المعلومات لخدمة القرآن الكريم وعلومه .

تُعد من الدراسات المبكرة في تناول توظيف التقنيات الحديثة في خدمة القرآن الكريم وعلومه، وقد اتجهت إلى بيان

إمكانات التقنية في خدمة المجال القرآني. وتمثل هذه الدراسة منطلقًا مبكرًا للنظر في العلاقة بين التقنيات الحاسوبية والدراسات القرآنية، غير أن موضوعها يندرج في الإطار العام لتوظيف التقنية في خدمة القرآن، ولا ينصب بصورة خاصة على الضوابط الحاكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني.

٢. نسيمة بروال وجميلة قارش (٢٠٢٣م)، «تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثاره الواقعية في ضوء مقاصد حفظ العقل»، ضمن ملتقى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر.

وتناولت الدراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثارها في ضوء مقصد حفظ العقل، بما يبرز أهمية النظر المقاصدي في تقويم استخدامات هذه التقنيات في المجال الإسلامي. وتفيد الدراسة الحالية من هذا المنظور في تأكيد ضرورة إخضاع توظيف الذكاء الاصطناعي لمعايير وضوابط تتجاوز مجرد الكفاءة التقنية، غير أن الدراسة الحالية تتجه بصورة أخص إلى تحليل النص القرآني، من خلال بحث الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية الحاكمة لهذا التوظيف.

٣. عبد الله عبد العزيز صالح العبيد (٢٠٢٤م)، «توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم»، كتاب وقائع المؤتمر الدولي الثامن للبحوث العلمية والاجتماعية، جامعة سشجيجن.

تناول توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم، وهو ما يقترب من مجال الدراسة الحالية من حيث صلته المباشرة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التفسيري. غير أن الدراسة الحالية تتجه إلى بناء منظومة ضابطة لهذا التوظيف تجمع بين البعد الشرعي والأخلاقي والتقني، مع التركيز على تحليل النص القرآني وتحديد حدود الإفادة من التقنية.

٤. أديب جميل محمد الدلابيح (٢٠٢٤م)، «سبل استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم وعلومه»، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج ٢، عدد خاص.

بحث سبل استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم وعلومه، مركزًا على مجالات الإفادة من هذه التقنيات في خدمة الدراسات القرآنية. وتفيد هذه الدراسة في إبراز الجانب الاستثماري والإيجابي للتقنية، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى استكمال هذا المسار من خلال بحث الضوابط التي تحكم هذا الاستثمار، وبيان حدوده الشرعية والأخلاقية والتقنية عند التعامل مع النص القرآني.

٥. قادري محمد الصديق (٢٠٢٤م)، «الذكاء الاصطناعي وضوابط الاستفادة منه في ترجمة القرآن الكريم»، ضمن المؤتمر الدولي الأول استثمار الترجمة المتخصصة في خدمة الثقافة والبحث العلمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي .

تناول ضوابط الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في ترجمة القرآن الكريم، وهو ما يلتقي مع الدراسة الحالية في الاهتمام بضبط الاستخدام التقني في المجال القرآني، إلا أن مجال الدراسة الحالية أخص بتحليل النص القرآني، مع توسيع دائرة الضوابط لتشمل الأبعاد الشرعية والأخلاقية والتقنية.

٦. الشيماء طارق صالح عبد العزيز (٢٠٢٥م)، «مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم: دراسة تحليلية نقدية (ChatGPT) نموذجًا»، المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها، العدد ١١.

درست مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم، متخذة من ChatGPT نموذجًا للدراسة والتحليل النقدي. وتلتقي الدراسة الحالية معها في التنبيه إلى الإشكالات التي قد تترتب على الاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي في المجال التفسيري، غير أن الدراسة الحالية لا تقف عند رصد المخاطر، وإنما تتجه إلى بناء تصور متكامل يجمع بين إمكانات الإفادة والحدود والضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية.

٧. فيصل بن معتز بن صالح فارسي (٢٠٢٥م)، «دور التثبت لمستقبل الذكاء الاصطناعي AI في ميزان القرآن الكريم»، مجلة البحث العلمي الإسلامي، العدد ٦٩.

وقد ركزت الدراسة على مبدأ التثبت من مخرجات الذكاء الاصطناعي في ضوء القرآن الكريم، وهو ما يلتقي مع الدراسة الحالية في أهمية التحقق من المخرجات، غير أن البحث الحالي يوسع نطاق المعالجة ليشمل، إلى جانب التثبت، منظومة من الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية في تحليل النص القرآني.

٨. عبد الباقي صديقة (٢٠٢٥م)، «نظرة مقاصدية في تقنيات الذكاء الاصطناعي ومظاهر المسؤولية الأخلاقية في استخدامها»، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، العدد ٠٢.

تناولت الدراسة أهمية النظر المقاصدي في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وإبراز المسؤولية الأخلاقية في استخدامه. حيث أبرزت أن أخطر ما في الذكاء الاصطناعي هو ما يمس الكليات الشرعية من الدين والنفس والعقل والمال، وهو ما يحتم الأخذ بالنظر المقاصدي وتوظيفه بما يسمح بالتصور الصحيح لها.

٩. فايز مصلح علي قايد (٢٠٢٦م)، «محاذير استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم»، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد ٥٢.

وتناولت الدراسة أبرز المخاطر والمحاذير المرتبطة بالتوظيف التفسيري لهذه التقنيات، وهو ما يلتقي مع البحث الحالي في رصد الإشكالات المنهجية، غير أن الدراسة الحالية تتجاوز رصد المحاذير إلى بناء تصور يوازن بين إمكانات الإفادة وحدود الاستخدام والضوابط الحاكمة له.

الفجوة البحثية والإضافة العلمية :

وباستقراء الدراسات السابقة يتبين أنها تناولت العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والدراسات القرآنية من زوايا متعددة؛ فمنها ما ركز على توظيف التقنيات الحديثة في خدمة القرآن الكريم وعلومه، ومنها ما تناول استخدام الذكاء الاصطناعي في التفسير أو الترجمة، ومنها ما اهتم برصد المخاطر والمحاذير أو التأكيد على ضرورة التثبت من مخرجاته. وعلى

الرغم من أهمية هذه الجهود، فإنها لم تقدم – في حدود ما وقف عليه الباحث – معالجة تجمع بصورة متكاملة بين الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، كما لم تتجه إلى تحديد مجالات الإفادة من هذه التقنيات وحدودها ضمن تصور يميز بين الوظائف المساعدة للذكاء الاصطناعي وبين التفسير والاستنباط الذي يقتضي التأهل العلمي والنظر البشري. ومن هنا تتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في تقديم معالجة تأصيلية تحدد مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، وتبين حدود الإفادة من مخرجاته، وتؤصل منظومة من الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية الحاكمة لهذا التوظيف، بما يؤكد بقاء الذكاء الاصطناعي في إطار الوظيفة المساعدة للباحث، وعدم استقلاله بالتفسير أو الاستنباط.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج التأصيلي في بيان الأسس والضوابط الشرعية والأخلاقية الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، مع الإفادة من المنهج الوصفي التحليلي في عرض إمكانات هذه التقنيات وحدودها والإشكالات المنهجية المرتبطة بها، والاستعانة بالمنهج النقدي في تقويم مخرجاتها واستخداماتها التقنية في ضوء مقتضيات التعامل العلمي مع النص القرآني.

أولًا: الإطار المفاهيمي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني:

المطلب الأول: خصوصية النص القرآني ومقتضيات فهمه:

يتميز النص القرآني بخصوصية تقتضي مراعاة جملة من الضوابط عند التعامل معه وتحليله؛ فهو نص وحي، متعدد المستويات الدلالية، تتكامل فيه البنية اللغوية والبيانية مع السياقات التي يتناولها، ولذلك ارتبط فهمه عبر التراث الإسلامي بعلوم وأدوات متعددة تعين على إدراك معانيه واستنباط هداياته.

وقد أشار ابن جزي إلى تعدد العلوم التي يحتاج إليها المتصدي لتفسير القرآن الكريم، فذكر منها التفسير والقراءات والأحكام والحديث وأصول الدين وأصول الفقه واللغة والنحو والبيان، مبينًا أن هذه العلوم أدوات تعين على فهم القرآن وتفسيره[١]. ويكشف ذلك عن أن التعامل مع النص القرآني لا يقوم على استخراج الألفاظ أو رصد العلاقات بينها فحسب، وإنما يستند إلى منظومة من المعارف والأدوات التي تضبط عملية الفهم والتفسير.

وتتصل هذه الأدوات بخصوصية النص القرآني ومحددات قراءته؛ إذ إن فهمه لا ينفصل عن خصائصه وصفاته وأسمائه ولغته وترتيبه ونظمه، وهي محددات تشكل مداخل أساسية لقراءته وفهم معانيه. وفي هذا السياق تقول نعيمة لبداوي: "وهذه الضوابط والمحددات هي مداخل قراءة القرآن الكريم والتي هي نابعة من القرآن نفسه، من خصائصه وصفاته وأسمائه ولغته وترتيبه ونظمه...وغير ذلك مما هو متعدد متنوع، سواء توصل إليه الإدراك الإنساني أو لم يتوصل إليه

١ أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، ١٤١٦هـ، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، ط ١، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١:١٧.

بعد"[١].

كما أن فهم النص القرآني لا يتحقق إلا من خلال منهج واضح الضوابط والمحددات، تراعى فيه خصائص النص ولغته ونظمه وسياقه، بما يحول دون تحميله ما لا يحتمل أو نسبة ما ليس منه إليه. ومن ثم فإن سلامة التعامل معه تقتضي التحقق من مصادر المعنى، ومراعاة أدوات الفهم المعتبرة، والالتزام بالضوابط العلمية التي قررها علماء التفسير وعلوم القرآن.

ويؤكد القرآن الكريم خطورة القول عليه بغير علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢]. وهذا الأصل يقتضي التمييز بين مجرد معالجة النص واستخراج العلاقات والأنماط منه، وبين إنتاج معنى تفسيري أو حكم شرعي يحتاج إلى نظر علمي متخصص.

ومن جهة أخرى، فإن الاعتناء بالمعاني يمثل مقصدًا أساسيًا في التعامل مع النصوص الشرعية؛ إذ إن الألفاظ وسائل إلى المعاني المرادة، كما قرر الشاطبي[٣]. ولذلك لا تكفي القدرة على معالجة البنية اللفظية للنص وحدها للوصول إلى المعنى التفسيري المعتبر، بل لا بد من مراعاة السياق والقرائن وأصول الفهم والتفسير.

وعليه، فإن خصوصية النص القرآني لا تقتضي رفض الاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة، وإنما تستلزم تحديد مجال الإفادة منها وضبطه؛ بحيث يمكن توظيفها في الوظائف المساعدة، كالفهرسة، والبحث في النصوص، واستخراج العلاقات الموضوعية، وتيسير الوصول إلى المصادر وأقوال المفسرين، مع بقاء التفسير والاستنباط والحكم على المخرجات في نطاق النظر العلمي المتخصص.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وتحليل النص القرآني:

أصبح الذكاء الاصطناعي من التقنيات التي تتيح معالجة كميات كبيرة من البيانات النصية واستخراج الأنماط والعلاقات منها، اعتمادًا على خوارزميات قادرة على التعلم والاستنتاج ومحاكاة بعض القدرات التي ارتبطت بالعمل البشري. وقد عرّفه محمد زكي خضر بأنه: "سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات البشرية وأنماط عملها. ومن أهم هذه الخصائص القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج فيما مضى في الآلة"[٤].

---

١ نعيمة لبداوي، ٢٠٢٠م، أثر النظم القرآني في بناء المعاني، سلسلة الإسلام والسياق المعاصر، إصدارات الرابطة المحمدية للعلماء ٩٠، ص: ٣.

٢ سورة الأعراف. الآية: ٣٣.

٣ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ١٤١٧هـ/١٩٩٨م، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط ١، دار ابن عفان، ٢: ١٣٨.

٤ محمد زكي خضر، ٢٠١٣م، الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم، مؤتمر جامعة طيبة في توظيف تقنية المعلومات لخدمة القرآن

وتزداد أهمية هذه القدرات في مجال معالجة النصوص مع تطور النماذج اللغوية الحديثة، ولا سيما النماذج اللغوية الكبيرة، التي تتيح التعامل مع النصوص وتحليل أنماطها واسترجاع المعلومات ذات الصلة بها وتوليد استجابات لغوية بناءً على البيانات التي عولجت من خلالها. ومن ثم يمكن الإفادة من هذه التقنيات في الدراسات القرآنية في عدد من الوظائف المساعدة، مثل البحث في النص القرآني، وفهرسة الآيات والموضوعات، واستخراج العلاقات اللفظية والدلالية، والمقارنة بين المواضع المتشابهة، وتيسير الوصول إلى أقوال المفسرين والمصادر ذات الصلة[١].

ولا يعني ذلك أن المعالجة التقنية للنص القرآني مساوية لعملية فهمه أو تفسيره؛ إذ إن القدرة على اكتشاف الأنماط والعلاقات النصية تختلف عن إدراك المعنى الذي يقتضيه السياق وتتكامل معه القرائن اللغوية والشرعية والتفسيرية. ولذلك ينبغي التمييز بين تحليل النص بوصفه عملية تقنية مساعدة، وبين التفسير بوصفه علمًا قائمًا على أصول وضوابط ومصادر وملكة علمية. وهنا يكمن الاختلاف بين العقل البشري والذكاء الاصطناعي، إذ إن "العقل البشري جوهر وملكة ذاتية وموهبة ربانية، بينما الذكاء الاصطناعي محاكاة وصناعة وبرمجة آلية مبنية على التخزين والاستحضار السريع"[٢]

وعلى هذا الأساس، يمكن أن يمثل الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للباحث في استقراء المادة القرآنية وتنظيمها وتحليل بعض مستوياتها، دون أن يحل محل الباحث في تقويم النتائج أو تحديد دلالاتها أو بناء الأحكام عليها.

وتنبني قيمة توظيفه في هذا المجال على دقة المخرجات، وإمكان التحقق منها، وارتباطها بالمصادر العلمية المعتبرة، بما يجعل الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية عنصرًا حاكمًا في تحديد مجال الإفادة من هذه التقنيات وحدود توظيفها.

ثانيًا: الضوابط الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني:

إن القرآن الكريم كلام الله تعالى المعجز، المحفوظ بحفظه سبحانه، مما يستوجب وضع جملة من الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية عند التعامل معه بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ صيانةً للنص القرآني من الخطأ والتحريف، وضمانًا لسلامة التعامل معه، ومنعًا لتجاوز الوظيفة التقنية إلى ما يقتضي أهلية علمية وتفسيرية.

ويقصد بالضوابط في هذا البحث :مجموعة القواعد الشرعية والمنهجية والأخلاقية والتقنية التي تحكم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، وتحدد مجالات استخدامها وحدودها، بما يضمن سلامة النص، وموثوقية

الكريم وعلومه، المدينة المنورة، ص: ١.

١ ينظر: عبد الله عبد العزيز صالح العبيد، ٢٠٢٤م، توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم، كتاب وقائع المؤتمر الدولي الثامن للبحوث العلمية والاجتماعية، جامعة سشجيجن، ص: ٣٢٧–٣٢٨.

٢ نسيمة بروال، وجميلة قارش، ٢٠٢٣م، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثاره الواقعية في ضوء مقاصد حفظ العقل، ضمن ملتقى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، ص: ٥٦٠.

المخرجات، وبقاء المرجعية العلمية في الفهم والتفسير والتقويم للباحث المتخصص[١].

المطلب الأول: الضوابط الشرعية للتعامل التقني مع النص القرآني:

لا يقتصر توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني على الإفادة من إمكاناته التقنية، بل يستلزم تأطيرًا شرعيًا يراعي خصوصية النص القرآني، ويحدد مجالات الاستفادة من هذه التقنيات وحدودها؛ نظرًا إلى اختلاف التحليل التقني عن التفسير والاستنباط من حيث الوظائف والمحددات المنهجية. وبناءً على ذلك، فإن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في هذا المجال ينبغي أن تظل منضبطة بضوابط تحدد مصادر المعرفة المعتمدة، ونطاق الاستخدام، وآليات مراجعة المخرجات وتقويمها.

وتأسيساً على هذا التأطير المعياري، ينبني الميزان الشرعي للحوكمة التقنية على القواعد والضوابط الكلية الآتية:

١. وجوب الرجوع إلى أهل العلم في بيان المعاني والمقاصد:

يُعدّ تفسير القرآن الكريم من أشرف العلوم وأدقها لتعلقه ببيان المراد الإلهي، وهو ما يستلزم أدوات معرفية صارمة؛ حيث يعرّفه الزركشي بأنه: "علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ"[٢]. كما يحده الزرقاني بأنه: "علمٌ يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"[٣].

وهذا التقييد بـ"الطاقة البشرية" والاتكاء على حزمة العلوم التأسيسية يبرهن على أن فهم النص لا يتحقق بالمعالجة الآلية، بل يفتقر لملكة راسخة تدرك المقاصد الكلية؛ فالقرآن وإن جعل التدبر غاية لإنزاله في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٤]. وإذا كان القرآن قد حث على التدبر، فإن ذلك لا يعني الاستغناء عن أصول التلقي ومناهج الفهم، ولا عن الرجوع إلى أهل الاختصاص عند عدم الأهلية، امتثالًا لقوله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٥].

ويتأكد هذا الضابط شرعاً في بيئات الذكاء الاصطناعي؛ نظراً لافتقارها للأهلية المقاصدية وأدوات النظر الاستنباطي، مما يبقي مخرجاتها خاضعة لتقويم المتخصصين دون استقلال بالبيان. "فلا يستطيع النظام التمييز بين التفسير السني والشيعي، أو بين الصحيح والضعيف، كما أن النظام يعجز عن فهم سياق الآيات، والخلفيات العقائدية التي تؤثر في

---

١ ينظر: الشيماء طارق صالح عبد العزيز، ١٤٤٨هـ/٢٠٢٥م، مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم: دراسة تحليلية نقدية (ChatGPT نموذجًا)، المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها، العدد ١١، ص: ١٠٩٣.

٢ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١: ١٣.

٣ محمد عبد العظيم الزرقاني، (د. ت)، مناهل العرفان في علوم القرآن، (د. ط)، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٢: ٣.

٤ سورة ص. الآية: ٢٨.

٥ سورة الأنبياء. الآية: ٧.

تفسير بعض الآيات، مما يفتح الباب أمام احتمالية نشر تأويلات منحرفة، لا سيما إذا تم تدريب النموذج على مصادر غير منضبطة، مما يسهم في نشر مفاهيم مغلوطة قد تخالف العقيدة الصحيحة"[١]

مثال تطبيقي :إذا طُلب من نظام ذكاء اصطناعي تفسير قوله تعالى:﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[٢]، فقد يعمد النظام إلى عرض دلالات لغوية عامة أو جمع أقوال متباينة دون أن يميز بينها تمييزًا عقديًا ومنهجيًا كافيًا؛ نظراً لأن تفسير الآيات واستنباط أحكامها وحِكمها لا يقوم على المعالجة اللفظية المجردة، بل يستدعي إحاطة بأصول الاعتقاد وقواعد ردّ المتشابه إلى المحكم ومناهج السلف .ويبرهن هذا النموذج على وقوف التقنية عند عتبة "الجمع والعرض الأولي" دون الارتقاء إلى رتبة "تحرير المعنى واستنباطه".

وعليه، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي لا يمثل بديلاً عن المرجعية البشرية المؤهلة، بل هو أداة خادمة تيسر استدعاء المادة العلمية، وإضفاء أي حجية ذاتية على مخرجاته يُعد خرقاً لمنهج التلقي وتجاوزاً للضوابط الشرعية المقررة.

٢. لزوم الاعتماد على المصادر التفسيرية الصحيحة، والتحقق من سلامة توظيفها:

إن الاعتماد على المصادر التفسيرية الموثوقة والمعتمدة لدى أهل الاختصاص أصل حاكم لصيانة معاني كتاب الله وتمييز صحيحها من سقيمها؛ نظرًا لما تنهض عليه تلك المصادر من تحرير منهجي وتوثيق للمرويات. ويتأكد هذا الأصل عند توظيف الذكاء الاصطناعي؛ لأن النماذج التوليدية ترتبط بنيويًا بطبيعة المدخلات التي تُغذّى بها، ومن ثم فإن جودة المخرجات التقنية لا تتوقف على كفاءة الخوارزمية فحسب، بل ترتبط كذلك بسلامة المادة المعرفية التي بُني عليها النظام.

مثال تطبيقي :إذا بُني نموذج لغوي على مدونات رقمية غير محررة، كمختصرات مجهولة أو منشورات غير موثوقة في فضاء الويب العام، ثم استُخدم في البحث عن دلالة آية أو سبب نزولها، فقد ينتج جوابًا مضللًا أو غير منضبط، يدمج الأقوال الصحيحة بالآراء الشاذة أو غير المعتبرة دون تمييز. والخلل هنا لا يعود إلى آلية التوليد وحدها، بل قد يرجع إلى فساد المادة المعرفية المغذية للنظام؛ مما يقتضي اعتماد المصادر التفسيرية والعلمية المعتبرة، والتحقق من سلامة نقلها ورقمنتها قبل إدخالها في منظومة التحليل.

كما ينبغي أن تتاح، بالقدر المناسب، معلومات كافية عن مصادر البيانات وآليات التحقق منها ومكونات النظام؛ بما يمكّن من إخضاع المخرجات للمراجعة العلمية والشرعية والتقنية، ويعزز إمكان التحقق من سلامة النتائج المنسوبة إلى المصادر.

وبناءً عليه، فإن سلامة المصدر العلمي لا تُعد أمرًا ثانويًا في توظيف الذكاء الاصطناعي، بل تمثل شرطًا أساسًا في سلامة النتائج التي يُستفاد منها في البحث القرآني.

---

١ الشيماء طارق صالح عبد العزيز، ٢٠٢٥، ص: ١٠٩٩.

٢ سورة طه. الآية: ٥.

٣. ضرورة إخضاع مشاريع الذكاء الاصطناعي لإشراف علمي شرعي وتقني:

إن مقتضى وجوب الرجوع إلى أهل العلم يستلزم إحكام الإشراف المؤسسي على توظيف التقنيات الذكية في خدمة النص القرآني، وعدم ترك تصميمها وتشغيلها وتقويم مخرجاتها للمعالجة الآلية دون رقابة بشرية متخصصة. وإذا كانت صيانة علوم التنزيل من الدخيل تستلزم في العمل البشري مراجعة أهل الاختصاص وتقويمهم، فإن الحاجة إلى ذلك تتأكد في البيئات الرقمية؛ لما قد تثيره النماذج الذكية من إشكالات تتصل باختيار المصادر، وتصنيف المعلومات، وترتيب الأقوال، وتمثيل النتائج.

مثال تطبيقي :لو أُنشئت منصة رقمية لاستخراج المحاور الموضوعية وربطها بالتفاسير دون رقابة مؤسسية، فقد تؤدي الأداة إلى دمج رؤى متعارضة، أو إبراز استنباطات مرجوحة في صورة نتائج تبدو قطعية، أو ترتيب الأقوال وفق معايير تقنية لا تراعي مراتبها العلمية. وهنا تبرز أهمية الإشراف بوصفه آلية بنيوية لضبط تصميم النظام ومصادره ومعايير تشغيله ومخرجاته وفق الأصول العلمية والشرعية المعتبرة.

وبناءً عليه، يتعين إرساء نموذج للحوكمة المشتركة يتكامل فيه أهل الاختصاص الشرعي، من أصحاب الدراية بأصول التفسير ومسالك الاستنباط، مع خبراء الهندسة البرمجية والمعالجة الحاسوبية؛ إذ يتولى المختصون الشرعيون تقويم المرجعيات العلمية والقواعد المنهجية والمحتوى التفسيري، بينما يتولى المختصون التقنيون بناء النظام وضبط آليات المعالجة والتحقق من أدائه. وقد أشير في بعض الدراسات إلى أهمية هذا التكامل؛ "إذ إن العلماء يمتلكون المرجعية الشرعية، بينما يمتلك المبرمجون المعرفة التقنية، ولا يمكن لأي طرف منهما أن ينفرد بصناعة الأنظمة الدينية دون الآخر"[١].

وتتلخص وظائف هذه اللجان في تقويم مصادر البيانات والقواعد المعرفية الحاكمة للتطبيق، ومراجعة آليات عمله ومخرجاته، والتحقق من سلامة تمثيل الأقوال والمعلومات، وحماية المتلقي من الاغترار برصانة المخرجات الرقمية الجاهزة التي قد توهم بالصحة دون استيفاء مقتضيات النظر العلمي المنضبط.

ومن ثم فإن الإشراف المشترك يمثل آلية مؤسسية لضمان انضباط توظيف التقنية منذ مرحلة بناء النظام واختيار مصادره إلى مرحلة مراجعة مخرجاته وتقويمها.

٤. عدم تمكين تقنيات الذكاء الاصطناعي من الاستقلال في الآيات المتشابهة والمسائل العقدية:

يُعدّ التعامل مع الآيات المتشابهة وما يتصل بمباحث العقيدة وأصول الإيمان من أدق مجالات التفسير، لما يتطلبه من رسوخ في العلم، وإحاطة بمناهج التعامل مع النصوص، والجمع بين الأدلة، وردّ المتشابه إلى المحكم، وفق قواعد علمية ومنهجية منضبطة. ومن ثمّ فإن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال ينبغي ألا يتجاوز الوظائف

١ فايز مصلح علي قايد، ٢٠٢٦م، محاذير استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد ٥٢، ص: ٥٨٦.

البحثية المساعدة، وألا يُمكَّن من الاستقلال ببيان المعاني أو تقرير المسائل العقدية.

مثال تطبيقي: إذا سُئلت أداة ذكاء اصطناعي عن دلالات آيات الصفات أو مسائل القضاء والقدر، فقد تعرض أقوالًا واتجاهات متعددة دون أن تملك بذاتها أهلية الترجيح بينها وفق الأصول العقدية والمنهجية المعتمدة، وقد تقدم قولًا مرجوحًا في صورة جواب حاسم أو تجمع بين اتجاهات مختلفة دون بيان أصول الخلاف بينها. ومن ثمّ فإن الاستفادة من الأداة في هذه المسائل ينبغي أن تقتصر على حصر المادة العلمية وتصنيفها واسترجاع المصادر ذات الصلة، مع إخضاع ما تنتجه من معلومات لمراجعة العلماء المتخصصين والتحقق من سلامة نسبتها وموافقتها للأصول المعتبرة.

وبناءً عليه، يقتضي هذا الضابط منع استقلال الذكاء الاصطناعي بتفسير الآيات المتشابهة أو تقرير المسائل العقدية، مع جواز الإفادة منه في الوظائف البحثية المساعدة، شريطة إخضاع مخرجاته للمراجعة العلمية المتخصصة وعدم إضفاء الحجية الذاتية عليها.

٥. قصر توظيف التقنية على الوظائف المساعدة وعدم استقلالها بالتفسير والاستنباط:

من الضوابط المنهجية الجوهرية في توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القرآني، قصر استخدام أدواته على الوظائف التي تُيسّر الوصول إلى المعلومات وجمعها وتصنيفها وتحليلها، دون أن تمتد إلى الاستقلال بالتفسير أو الاستنباط أو تقرير الأحكام. ذلك أن التفسير عمل علمي منضبط يقوم على أهليات مسبقة وأصول معرفية راسخة، ولا يمكن اختزاله في مجرد معالجة إحصائية أو رصد للروابط اللفظية والأنماط النصية.

وبناءً عليه، فإن ما تتيحه الأنظمة التقنية من إمكانات استقصائية في استدعاء النصوص، وفهرسة الآيات، وتصنيف الموضوعات، والإحالة إلى المعاجم والمصادر، ومقارنة المواضع المتشابهة، تظل وسائل مساعدة للباحث، وليست مصادر مستقلة منشئة للفهم التفسيري.

مثال تطبيقي: إذا استخدم الباحث نظامًا ذكيًا لاستخراج المواضع القرآنية المتعلقة بالسنن الإلهية أو الاستخلاف، فإن هذا المسلك يدخل في نطاق الاستخدام المساعد؛ لما يتيحه من جمع المادة القرآنية وتنظيمها واستقراء العلاقات بينها. أما إذا انتقل النظام إلى ترجيح قول تفسيري على آخر، أو استنباط حكم شرعي مستجد دون استناد إلى تحرير علمي بشري معتبر، فقد تجاوز حده الوظيفي وانتقل من مجال المساعدة التقنية إلى مجال البيان والاستنباط.

وعليه، فإن ضبط موقع التقنية ضمن هذا الإطار يحول دون الخلط بين الوسيلة والغاية؛ فتُستثمر كفاءة الأداة الرقمية في الجمع والاستقراء والتنظيم والتحليل المساعد، مع صيانة اختصاص العلماء والباحثين المؤهلين في الترجيح والتفسير والاستنباط، وحفظ العملية التفسيرية من الاضطراب المنهجي الناشئ عن توظيف التقنية خارج حدودها الوظيفية.

المطلب الثاني: الضوابط الأخلاقية للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني:

لا يقتصر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال تحليل النص القرآني على الضوابط الشرعية والمنهجية، بل

يمتد إلى جملة من الاعتبارات الأخلاقية التي تضبط سلوك الباحث والمطور والمستخدم، وتضمن توظيف هذه التقنيات في إطار من المسؤولية العلمية التي تحفظ للنص القرآني مكانته، وتصون التعامل معه من مظاهر الاستخدام غير المسؤول أو غير المنضبط.

وتنبع أهمية هذه الضوابط من خصوصية التعامل مع القرآن الكريم؛ إذ لا يُعد نشاطًا معرفيًا مجردًا، وإنما يتصل بنص مقدس يقتضي التعامل معه قدرًا عاليًا من الأمانة والدقة والشفافية، إلى جانب الالتزام بالقيم الحاكمة للبحث العلمي. ومن ثم، فإن الإفادة من الذكاء الاصطناعي في هذا المجال ينبغي ألا تكون منفصلة عن المسؤولية الأخلاقية للباحث، بل تظل مقيدة بجملة من الضوابط التي تحول دون إساءة استخدام التقنية أو تحميلها ما لا تحتمل من وظائف.

وبناءً عليه، يمكن إبراز أهم الضوابط الأخلاقية الحاكمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني فيما يأتي:

١. الالتزام بالأمانة العلمية في توظيف الذكاء الاصطناعي:

تُعد الأمانة العلمية من أهم القيم الحاكمة للتعامل مع النصوص الشرعية، ولا سيما النص القرآني؛ إذ تقتضي نسبة الأقوال والمعلومات إلى مصادرها، والتحقق من سلامة نقلها، وتجنب كل ما من شأنه إيهام القارئ بغير حقيقة العمل العلمي المنجز. وقد نص العلماء على أهمية نسبة الفوائد إلى أصحابها، قال ابن جماعة: "صح عن سفيان الثوري رحمه الله أنّه قال: إنّ نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وإنّ السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره"[١].

وتتأكد أهمية هذا الضابط عند توظيف الذكاء الاصطناعي؛ لأن مخرجاته قد تأتي في صياغة علمية متماسكة توهم بصحة المعلومات ودقة نسبتها، مع احتمال اشتمالها على أخطاء في النقل أو الاختصار أو العزو، بل قد تنشئ أحيانًا معلومات أو إحالات لا أصل لها. ومن ثم، لا يجوز للباحث أن يتعامل مع المخرجات الآلية بوصفها مادة علمية مكتملة الحجية، وإنما يتحمل مسؤولية التحقق منها ومراجعتها في مصادرها الأصلية قبل اعتمادها.

مثال تطبيقي :إذا استعان الباحث بأداة ذكاء اصطناعي في تلخيص أقوال المفسرين في آية معينة، ثم أدرج الناتج في بحثه بصياغة توهم أنه رجع مباشرة إلى المصادر الأصلية، دون التحقق من صحة النقل ودقة العزو، فإن ذلك يخل بمقتضى الأمانة العلمية؛ لأن الأداة قد تختصر كلام المفسر، أو تسقط قيدًا مؤثرًا في المعنى، أو تخلط بين أقوال متعددة، أو تنسب قولًا إلى غير قائله. ولذلك يقتضي هذا الضابط أن يرجع الباحث إلى المصدر الأصلي للتحقق من النص والمعنى والعزو، وأن تكون مسؤوليته عن المادة العلمية كاملة، مهما كان مقدار الاستعانة بالتقنية في إنتاجها أو تنظيمها.

---

١ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الشافعي، ١٤١٤هـ، هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، المحقق: نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، ١: ٣.

وعليه، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي لا يعفي الباحث من مسؤوليته العلمية، ولا ينقل إليه مسؤولية التحقق من صحة المعلومات أو نسبة الأقوال؛ فالتقنية وسيلة مساعدة في إنجاز العمل، بينما تظل مسؤولية الاعتماد العلمي على عاتق الباحث نفسه.

٢. الشفافية في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي:

يُقصد بالشفافية في هذا السياق الإفصاحُ المنهجيُّ الواضح عن مدى حضور أدوات الذكاء الاصطناعي في مراحل البحث والتحليل، مع تحديد حدود هذا التوظيف ودوائره تحديدًا دقيقًا، بحيث لا يُترك للقارئ انطباعٌ مضلِّل يوهم بأن النتائج ثمرةُ اجتهادٍ بشريٍّ خالص، في حين أن للتقنية إسهامًا مؤثرًا في بنائها وصياغتها.

وتُعدّ هذه الشفافية من الضوابط المنهجية الأصيلة التي تُعزّز الثقة العلمية في البحوث، وتُسهم في رفع الالتباس بين الجهد البشري والمعالجة الآلية، ولا سيما في ميدان الدراسات القرآنية الذي يقتضي أعلى درجات التحرّي والدقة.

فالإفصاح عن دور التقنية لا يقتصر على بيان الوسائل، بل يتجاوز ذلك إلى ترسيخ وضوح المنهج، وصيانة مصداقية البحث، وإبراز الفوارق الدقيقة بين ما يُمثّل اجتهادًا علميًّا أصيلًا، وما يُعدّ معالجةً آليةً مساندة.

وأصل هذا المعنى المنهجي معروف في تراث التأليف العلمي؛ إذ عُني العلماء ببيان مصادرهم ومناهجهم في الجمع والتصنيف، دفعًا للوهم، وصيانةً للأمانة العلمية. ومن ذلك ما قرّره ابن الأثير في مقدمة كتابه الكامل في التاريخ، حيث بيّن منهجه في الانتقاء والجمع والترتيب، معتمدًا على تاريخ الطبري أساسًا، ثم مكمّلًا له بما في غيره من المصنفات، ومصرّحًا بطرائق اختياره للروايات وترجيحه بينها، بما يكشف عن وعيٍ منهجيٍّ دقيق بمسؤولية النقل والتحرير[١].

كما نجد هذا المعنى جليًّا عند المقريزي في مقدمة كتابه المواعظ والاعتبار، إذ حدّد مسالكه في التأليف على ثلاثة أنحاء: النقلُ عن المصنفات، والروايةُ عمن لقي من أهل العلم، والمشاهدةُ المباشرة. ولم يقف عند بيان هذه المناهج إجمالًا، بل التزم عزو النقول إلى مصادرها تبرئةً للذمة العلمية، وصرّح بأسماء شيوخه في الغالب، مع التنبيه على ما قد يعتري ذلك من نسيان نادر، وأكّد سلامة مشاهداته من التهمة والظن[٢].

مثال تطبيقي: لو استخدم الباحث أداة ذكاء اصطناعي في تصنيف موضوعات الآيات، أو تلخيص أقوال المفسرين، أو اقتراح بنية أولية للتحليل، ثم عرض النتائج في البحث دون بيان حدود هذا التوظيف، فقد يتوهم القارئ أن جميع مراحل المعالجة والتحليل تمت باجتهاد بشري مباشر. وهنا تتأكد قيمة الشفافية؛ إذ ينبغي للباحث أن يبيّن موضع تدخل التقنية، وطبيعة الدور الذي أدته، وما إذا كان استخدامها قد اقتصر على الجمع والتصنيف والاسترجاع، أو امتد

---

١ أبو الحسن عز الدين ابن الأثير، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، الكامل في التاريخ، المحقق: عمر عبد السلام تدمري، ط ١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١: ٦.

٢ تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، ط ١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١: ٥٥.

إلى التلخيص وإعادة الصياغة والتحليل، مع بيان أن المراجعة العلمية والتحقق من صحة النتائج قد تمت من قبله.

وعليه، فإن الشفافية في توظيف الذكاء الاصطناعي تقتضي الإفصاح عن استخدامه بالقدر الذي يؤثر في فهم طبيعة العمل العلمي، وبيان حدود إسهامه في إنتاج المعرفة، وعدم تقديم المخرجات الآلية على أنها اجتهاد بشري أصيل . وبذلك يتحقق وضوح المسار البحثي، وتتعزز موثوقية النتائج، وتصان الدراسات القرآنية من الالتباس في نسبة الجهد العلمي إلى صاحبه.

٣. تجنب التوظيف غير المنضبط أو التوظيف الأيديولوجي للنص القرآني:

يقتضي توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات القرآنية قدرًا عاليًا من الاحتراز المنهجي؛ لتجنب توجيه عمليات التحليل أو الانتقاء أو العرض بما يخدم تصورات فكرية أو أيديولوجية مسبقة. إذ إن إخضاع النص القرآني لفرضيات سابقة يراد إثباتها قد يفضي إلى انتقاء بعض الدلالات أو السياقات وإغفال غيرها، بما يخل بالتوازن العلمي، ويضعف موضوعية البحث، ويفتح المجال أمام قراءات انتقائية لا تستند إلى أصول التفسير وقواعده المعتبرة.

وتتأكد خطورة هذا الأمر في بيئات الذكاء الاصطناعي؛ لأن طبيعة المخرجات لا تنفصل عن تصميم النظام ومصادر بياناته ومعايير الاسترجاع والترتيب التي يعتمدها. فإذا صُمم النظام أو ضُبطت مدخلاته بطريقة تؤدي إلى إعطاء أولوية لمصادر أو نصوص أو اتجاهات تفسيرية بعينها، فقد ينشأ عن ذلك تحيز في النتائج، سواء أكان مقصودًا من المصمم أم ناشئًا عن طبيعة البيانات والمعايير المعتمدة في بناء النظام، "فبإمكان من يبرمج النظام أن يوجه نتائجه لخدمة اتجاه فكري معين، كأن يُبرز آيات بعينها لتدعيم موقف سياسي أو مذهبي، أو يهمل آيات أخرى تعارض هذا الاتجاه"[١].

مثال تطبيقي: إذا صُمم نظام ذكاء اصطناعي بحيث يعطي أولوية في استرجاع النصوص أو ترتيب النتائج لآيات أو أقوال تفسيرية تدعم توجهًا فكريًا أو سياسيًا محددًا، مع تهميش الآيات أو الأقوال التي تكشف جوانب أخرى من الموضوع، فإن التقنية تتحول من أداة مساعدة على الاستقراء إلى وسيلة للانتقاء الموجّه. ولا يقتصر الخلل في هذه الحالة على النتيجة النهائية، بل يمتد إلى معايير بناء النظام وآليات اختيار البيانات وترتيبها، مما يقتضي مراجعة هذه المعايير والتأكد من حيادها العلمي وعدم توظيفها لإثبات فرضيات مسبقة.

ومن ثم، فإن المنهج القويم يقتضي أن يكون توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني قائمًا على استكشاف المعاني والروابط وفق أصول التفسير وقواعد البحث العلمي، لا على تسخير التقنية لتأكيد نتائج مقررة سلفًا .كما يقتضي التحقق من تنوع المصادر المعتمدة، وتوازن معايير الاسترجاع والعرض، وإخضاع النتائج للمراجعة العلمية؛ صونًا للبحث القرآني من الانتقائية والتحيز، وحفظًا لنزاهة التعامل مع النص.

٤. احترام قدسية النص القرآني في البيئة الرقمية:

---

١ فايز مصلح علي قايد، محاذير استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد ٥٢، ص: ٥٨١.

يُعد احترام قدسية النص القرآني من الأصول التي ينبغي مراعاتها في جميع مراحل التعامل معه، ولا سيما في البيئات الرقمية التي تتعدد فيها صور المعالجة الآلية وإعادة العرض والتوليد. فالقرآن الكريم وحيٌ منزل من الله تعالى، وليس مجرد مادة لغوية أو نص أدبي يخضع للمعالجة التقنية بمعزل عن خصوصيته التعبدية والتشريعية والهدائية. ومن ثم، فإن الانتقال بالنص القرآني إلى البيئة الرقمية لا يسقط مقتضيات تعظيمه وصيانته، وإنما يستلزم مراعاة خصوصيته عند إدخاله في التطبيقات والبرامج وقواعد البيانات وواجهات العرض.

ويشمل ذلك صيانة النص القرآني من التحريف أو السقط أو الخلط أثناء عمليات الإدخال والرقمنة والمعالجة وإعادة الإنتاج، والتحقق من سلامة الآيات قبل عرضها أو الاستشهاد بها، فضلًا عن تجنب توظيفها في سياقات أو أنماط عرض لا تتناسب مع خصوصيتها ومكانتها. كما ينبغي ألا تؤدي المعالجة التقنية إلى اختزال القرآن في كونه مجرد بيانات لغوية قابلة للتلاعب الآلي، بما يُغفل طبيعته بوصفه وحيًا إلهيًا له مقاصد هداية وتعبد وتشريع.

مثال تطبيقي: إذا استُخدم نظام ذكاء اصطناعي لتوليد محتوى يتضمن آيات قرآنية، فقد يؤدي الاعتماد على التوليد الآلي دون مراجعة إلى وقوع أخطاء في رسم الآية أو ترتيب ألفاظها أو نسبة بعض العبارات إلى القرآن الكريم. كما قد تُدرج الآيات في سياقات دعائية أو ترفيهية أو في تصاميم رقمية لا تتناسب مع مكانتها. ومن ثم، يقتضي هذا الضابط إخضاع النص القرآني للتحقق البشري قبل نشره، وضبط سياقات استخدامه، وتصميم التطبيقات والواجهات الرقمية بما يصون سلامته ومكانته ويحول دون التعامل معه بصورة مبتذلة أو غير لائقة.

ولا يقتصر احترام قدسية النص القرآني في البيئة الرقمية على سلامة ألفاظه من الخطأ، بل يشمل كذلك سلامة سياقه ووظيفته وطريقة عرضه؛ إذ إن صيانة النص من التحريف اللفظي لا تكتمل إذا أُخرج من سياقه أو وُظف بطريقة تفضي إلى تشويه دلالته أو الانتقاص من مكانته. وبذلك يمثل احترام قدسية القرآن في البيئة الرقمية امتدادًا لمبدأ صيانته وتعظيمه، وضابطًا أخلاقيًا يحكم تصميم التطبيقات واستخدامها، ويضمن ألا تتحول الإمكانات التقنية إلى وسيلة للإخلال بخصوصية النص القرآني أو التعامل معه تعاملاً مجردًا من مقتضيات تعظيمه.

٥. المسؤولية الأخلاقية في توظيف النتائج التقنية:

إنّ الطبيعة الآلية لمخرجات تقنيات الذكاء الاصطناعي لا تُسقط المسؤولية الأخلاقية عن الباحث أو المستخدم، بل تظل هذه المسؤولية قائمة وملزمة في جميع مراحل التعامل مع النتائج. فالمخرجات التقنية تحتاج إلى التحقق والتقويم، ولا يجوز نشرها أو اعتمادها قبل التأكد من سلامتها العلمية والمنهجية.

وقد قرر الإسلام مبدأ التثبت من الأخبار قبل نقلها، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[١]. يقول ناصر السعدي في تفسير الآية: "هذا من الآدابِ التي على أُوْلِي الألبابِ، التأدب بها واستعمالها، وهو أنه إذا أخبرهم فاسق بخبر أن يتثبتوا في خبره، ولا يأخذوه مجردًا، فإن

١ سورة الحجرات. الآية: ٦.

في ذلك خطرًا كبيرًا، ووقوعًا في الإثم، فإن خبره إذا جُعِلَ بمنزلة خَبَرَ الصادقِ العدلِ، حُكم بموجب ذلك ومقتضاه، فحصل من تلف النفوس والأموال، بغير حق، بسبب ذلك الخبر ما يكون سببًا للندامة، بل الواجب عند خبر الفاسق، التثبت والتبين، فإن دلت الدلائل والقرائن على صدقه، عمل به وصُدِّقَ، وإنْ دلت على كذِبِهِ، كُذِّبَ، ولم يعمل به"[١].

وفي ضوء هذا الأصل، فإن مخرجات الذكاء الاصطناعي لا يجوز التعامل معها بوصفها معطياتٍ مكتفيةً بذاتها، بل ينبغي إخضاعها للتثبت والمراجعة؛ لأن هذه النظم قد تعتمد على مدخلاتٍ متفاوتة في الجودة، أو تُنتج خلاصاتٍ وتراكيبَ لا تَسلم من الخطأ أو النقص أو سوء الترتيب. ومن ثمّ، فإن المسؤولية الأخلاقية تقتضي من الباحث أو المستخدم ألّا يُسلِّم للمخرج الآلي حتى يتحقق من مصادره ودقته وسلامة توظيفه في سياق تحليل النص القرآني.

ومن مقتضيات هذه المسؤولية ألا تُعتمد مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني اعتمادًا نهائيًا، بل يجب أن تكون قابلة للمراجعة والتحقق من قبل المختصين في العلوم الشرعية واللغوية. لأن التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي يجب أن يُصاحبها "استحضار أن التطبيق المتعامل معه والمستفاد منه، هو مجرد محاكاة للعقل البشري، بمعنى أن احتمال الخطأ والصحة وارد جدا. ومنه فضرورة مراجعة أي نتيجة يتحصل عليها الباحث"[٢]. ويتحقق ذلك من خلال بناء آليات تقنية تسمح بتتبع مصادر المعلومات، وتوضيح كيفية الوصول إلى النتائج، بما يعزز الشفافية ويُسهم في ضبط العملية التحليلية.

ويُعدّ هذا الضابط امتدادًا لمبدأ المسؤولية العلمية الذي استقر في مناهج البحث الشرعي، حيث لا يُنسب إلى الآلة ما لا يمكن التثبت منه، ولا يُترك المجال لما قد يورث لُبسًا في فهم النص القرآني أو يؤدي إلى نتائج غير منضبطة.

مثال تطبيقي :إذا قدّمت أداة ذكاء اصطناعي جوابًا في معنى آية أو في الربط بين آيات موضوعية، ثم بادر المستخدم إلى نشر هذا الناتج أو اعتماده في تعليم الناس من غير مراجعة أو تحقق، فإن المسؤولية لا تُنسب إلى الآلة وحدها، بل تبقى متعلقة بمن استخدمها واعتمد مخرجاتها. ولذلك فإن مقتضى هذا الضابط ألا تُعامل النتائج التقنية بوصفها أحكامًا نهائية، بل بوصفها مخرجات أولية تحتاج إلى فحصٍ علميٍّ وتحريرٍ قبل البناء عليها أو نشرها.

ومن ثمّ فإن الباحث يظل مسؤولًا عن مراجعة المخرجات وضبطها وفق أصول التفسير وقواعد التحقيق العلمي، حفاظًا على قدسية النص القرآني وصيانةً لأمانة البحث. "فإن تطبيق مبادئ التثبت في استخدام الذكاء الاصطناعي يمثل الضمان الأول والحقيقي لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التقنية، وتجنب الآثار السلبية المحتملة"[٣].

---

١ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص: ٧٩٩.

٢ قادري محمد الصديق، ٢٠٢٤م، الذكاء الاصطناعي وضوابط الاستفادة منه في ترجمة القرآن الكريم، ضمن المؤتمر الدولي الأول استثمار الترجمة المتخصصة في خدمة الثقافة والبحث العلمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية الآداب واللغات، ص: ١٣.

٣ فيصل بن معتز بن صالح فارسي، ٢٠٢٥م، دور التثبت لمستقبل الذكاء الاصطناعي AI في ميزان القرآن الكريم، مجلة البحث العلمي الإسلامي، السنة ٢٢، العدد ٦٩، ص: ٢٧٩.

المطلب الثالث: الضوابط التقنية للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني:

يُعدّ البعد التقني في توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة النص القرآني من الجوانب الأساسية التي ينبغي ضبطها بعناية، إذ إن سلامة المخرجات لا تتوقف فقط على الإطار الشرعي أو الأخلاقي، بل ترتبط كذلك بجودة البنية التقنية للنظم المستخدمة، وطريقة تدريبها، وآليات معالجتها للنصوص.

وعليه، فإن التعامل مع هذه التقنيات يستلزم جملة من الضوابط التقنية التي تضمن دقة النتائج، وتحدّ من الأخطاء الناتجة عن القصور البرمجي أو التحيزات الخوارزمية أو سوء بناء النماذج.

١. دقة بناء النماذج اللغوية وتخصصها في المجال القرآني:

ينبغي أن تعتمد الأنظمة الذكية الموجهة لخدمة النص القرآني، سواء في بنيتها المعرفية أو في مصادر الاسترجاع والتغذية المعلوماتية، على بيانات دقيقة وموثوقة، تشمل النص القرآني بالرسم العثماني، ومصادر التفسير المعتمدة، والمعاجم اللغوية، بما يضمن سلامة الفهم السياقي للنص.

ويُستحسن، عند تصميم أنظمة موجهة لخدمة النص القرآني، أن تُراعى خصوصية المجال الشرعي من خلال تهيئة النموذج أو تزويده بمصادر وبيانات متخصصة، أو ربطه بأنظمة استرجاع موثوقة، بما يقلل من مخاطر الخلط بين السياقات وإسقاط المعاني غير المناسبة على النص القرآني.

مثال تطبيقي: إذا استُخدم نموذج لغوي عام في تحليل لفظ قرآني دون تزويده بالمصادر والسياقات العلمية ذات الصلة، فقد يقدّم دلالات مستمدة من الاستعمالات اللغوية العامة أو المعاصرة، أو يخلط بين معانٍ متعددة للفظ دون مراعاة السياق القرآني والتفسيري؛ مما قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة. ومن ثم، فإن تهيئة النظام بمصادر قرآنية وتفسيرية موثوقة، أو ربطه بآليات استرجاع دقيقة لهذه المصادر، يمثل وسيلة مهمة للحد من أخطاء التحليل ورفع موثوقية المخرجات.

٢. الحدّ من التحيزات الخوارزمية في معالجة النصوص الشرعية:

تُعدّ التحيزات الخوارزمية من الإشكالات المهمة التي ينبغي مراعاتها عند توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الشرعية؛ إذ قد تتأثر مخرجات النماذج بطبيعة البيانات التي دُرّبت عليها، وبطرق اختيار المصادر وتصنيفها وترتيبها، وبالمعايير التي تحكم استرجاع المعلومات وعرضها. وقد يؤدي ذلك إلى إبراز بعض الأقوال أو الاتجاهات أو المفاهيم على حساب غيرها، دون أن يكون هذا التفاوت ناتجًا بالضرورة عن معيار علمي معتبر.

وتزداد أهمية هذا الضابط في المجال القرآني؛ لأن التحيز في اختيار البيانات أو ترتيبها قد يؤثر في صورة النص ومصادر تفسيره التي تصل إلى الباحث، وقد يفضي إلى بناء نتائج جزئية على تمثيل غير متوازن للمادة العلمية. ومن ثم، ينبغي مراعاة تنوع المصادر المعتمدة، والتحقق من تمثيل الاتجاهات التفسيرية تمثيلًا منضبطًا، ومراجعة معايير استرجاع

المعلومات وتصنيفها، بما يحول دون أن تتحول الخصائص التقنية للنظام إلى معيار غير معلن في ترجيح المعلومات أو إقصائها.

مثال تطبيقي: إذا دُرِّب النظام على مجموعة من البيانات يغلب عليها اتجاه تفسيري واحد، أو اعتمد في استرجاع المعلومات على مصادر رقمية حديثة لا تمثل بصورة كافية المصادر التفسيرية الأصلية، فقد يميل إلى إبراز أقوال أو مفاهيم معينة بسبب كثافة حضورها في البيانات، لا بسبب رجحانها العلمي. ولذلك ينبغي اختبار النظام على مجموعات متنوعة من المصادر، ومقارنة مخرجاته بالمصادر الأصلية، والتحقق من عدم ارتباط ترتيب النتائج أو تكرارها بمجرد كثافة التمثيل الرقمي.

وبناءً عليه، فإن الحد من التحيزات الخوارزمية لا يعني افتراض إمكان الوصول إلى نظام خالٍ من كل تحيز، وإنما يقتضي التعرف على مصادر التحيز المحتملة، واختبار أثرها، ومراجعة البيانات والمعايير التقنية التي قد تسهم في إنتاجها، مع إبقاء الحكم العلمي النهائي خاضعًا للمراجعة البشرية المتخصصة. وبذلك يسهم الضبط التقني في حماية عملية تحليل النص القرآني من أن تتأثر بعوامل خوارزمية لا تستند إلى معيار علمي أو شرعي معتبر.

٣. ضمان أمن البيانات وسلامة النصوص القرآنية الرقمية:

يُعدّ أمن البيانات وسلامة النصوص القرآنية الرقمية من الضوابط التقنية الأساسية في توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني؛ إذ تعتمد دقة المخرجات بصورة مباشرة على سلامة البيانات التي تدخل في عمليات التدريب أو الاسترجاع أو المعالجة. ومن ثم، ينبغي اعتماد آليات تقنية للتحقق من مصدر البيانات وسلامتها، وضبط صلاحيات الوصول والتعديل، وحماية قواعد البيانات من التغيير غير المصرح به، مع الاحتفاظ بنسخ موثقة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

ويتطلب ذلك كذلك اعتماد نسخ رقمية موثوقة من النص القرآني، والتحقق من مطابقتها للمصاحف المعتمدة، مع ضبط عمليات الإدخال والرقمنة والتحويل بين الصيغ الرقمية المختلفة؛ لأن الخطأ الذي يقع في مرحلة تجهيز البيانات قد ينتقل إلى مراحل المعالجة اللاحقة ويؤثر في نتائج التحليل. كما ينبغي الفصل تقنيًا بين النسخة المرجعية الثابتة للنص القرآني وبين البيانات المشتقة منه، بحيث لا تكون عمليات المعالجة أو التحديث قادرة على تغيير الأصل المعتمد دون توثيق ومراجعة.

مثال تطبيقي: إذا اعتمدت منظومة ذكاء اصطناعي على نسخة رقمية غير موثقة من المصحف، أو على قاعدة بيانات تسمح بالتعديل دون ضبط للصلاحيات والإصدارات، فقد يؤدي ذلك إلى إدخال أخطاء في الآيات أو أرقامها أو ترتيبها، أو إلى اختلاط النص القرآني ببيانات أخرى أثناء عمليات المعالجة والاسترجاع. وقد تنتقل هذه الأخطاء إلى نتائج التحليل دون أن تكون ظاهرة للمستخدم. ولذلك ينبغي اعتماد مصدر رقمي موثوق للنص، والتحقق من سلامة البيانات قبل إدخالها إلى النظام، وتقييد صلاحيات التعديل، وتوثيق أي تغيير يطرأ على قواعد البيانات، مع إجراء

اختبارات دورية للتحقق من مطابقة النصوص المعالجة للمصدر المرجعي.

وبناءً عليه، فإن أمن البيانات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي القرآنية لا يقتصر على حماية النظام من الاختراق، بل يشمل سلامة النص منذ مرحلة جمعه ورقمنته وتخزينه، مرورًا بمعالجته واسترجاعه، وصولًا إلى عرضه في المخرجات النهائية .ويُسهم هذا الضابط في ضمان أن تكون الأخطاء الناتجة عن المعالجة التقنية قابلة للكشف والتتبع والتصحيح، وألا تتحول مشكلات البيانات إلى أخطاء في فهم النص القرآني أو تحليله.

٤. ضابط تحديد الاستخدام في الوظائف المساعدة:

ومن الضوابط التقنية المكملة في هذا الباب تحديد مجالات التوظيف التي تتحرك فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي بوصفها أدوات مساعدة في خدمة النص القرآني، بحيث تنحصر في الوظائف التي يمكن التحقق من مخرجاتها ومراجعتها بشريًا. وقد كشفت بعض الدراسات المعاصرة عن تعدد مجالات استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم وعلومه، ومنها ما يتصل بالتلاوة والحفظ والتعليم وبعض التطبيقات المرتبطة بخدمة النص القرآني؛ وهو ما يؤكد اتساع المجال الوظيفي لهذه التقنيات، مع ضرورة اختلاف مستوى الضبط والمراجعة بحسب طبيعة المهمة وحساسيتها العلمية[١]. ويدخل في ذلك البحث الذكي في النصوص القرآنية والتفسيرية، من خلال تمكين الباحث من الوصول إلى الآيات والمواضع ذات الصلة وربطها بالمصادر التفسيرية المعتبرة؛ كأن يطلب الباحث من النظام حصر جميع المواضع التي ورد فيها مفهوم «الابتلاء» في القرآن الكريم، وربطها بمواضع تفسيرها في تفسير الطبري وابن عاشور، لتكوين خريطة أولية لمادة البحث. كما يمكن الإفادة من الذكاء الاصطناعي في جمع ما ورد في المصادر التفسيرية واللغوية من معاني المفردات والآيات وتصنيفها، مع إرجاع كل معلومة إلى مصدرها، ثم يتولى الباحث المتخصص فحصها وتحليلها والتحقق من دقتها والترجيح بين الأقوال.

وتشمل الوظائف المساعدة كذلك خدمة النص القرآني من الناحية اللغوية والحاسوبية، كاستخراج العلاقات النصية والدلالية، والتحليل النحوي والصرفي، والتشكيل والإعراب، وتصنيف الموضوعات، واستخراج الجذور اللغوية، وهي مجالات يمكن أن تستفيد "من خلال تقنيات معالجة اللغة الطبيعية NLP بالإمكان تطوير خوارزميات قادرة على تحليل البنية اللغوية والعلاقات الدلالية في آيات القرآن الكريم. وتساعد هذه التقنيات على فهم الأنماط اللغوية المعقدة، واكتشاف المعاني العميقة"[٢].

كما يمكن توظيف هذه التقنيات في الترجمة الأولية لمعاني القرآن الكريم إلى لغات متعددة، على أن تُحال الترجمة إلى متخصص شرعي ولغوي لمراجعة ما قد يقع فيها من قصور في نقل المعنى أو إسقاط لبعض الدلالات التفسيرية.

---

١ أديب جميل محمد الدلابيح، ٢٠٢٤م، سبل استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم وعلومه، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج ٢، عدد خاص، ص: ٥ وما بعدها.

٢ ورقاء جعفر مصحب، ٢٠٢٥م، توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: دراسة نقدية وتقويمية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ٨٣، جامعة بغداد، ص: ٤٤.

ويمكن كذلك الإفادة منها في تعليم التلاوة وتصحيح الأداء من خلال أنظمة صوتية قادرة على رصد بعض الأخطاء في النطق والأداء، إذ إن من مزايا هذه الأنظمة: "التعديل على المقاطع الصوتية، وإمكانية إزالة الضوضاء من التسجيل الصوتي، أو تحويل النص المكتوب إلى نص صوتي بمجرد إدخال النص وبسهولة شديدة"[١]. مع بقاء التقويم النهائي بيد المقرئ المتخصص. وتشمل مجالات الإفادة أيضًا الفهرسة الموضوعية للآيات وربطها دلاليًا، وتصنيف الموضوعات القرآنية وتحليل العلاقات بينها، بما يساعد الباحث على بناء خرائط أولية للمادة المدروسة وتحديد مواضعها وروابطها قبل الانتقال إلى مرحلة التحليل التفسيري.

وبذلك يتحدد الاستخدام التقني في الوظائف التي تؤدي إلى الجمع والاسترجاع والفهرسة والتصنيف والتحليل اللغوي والحاسوبي الأولي، مع إمكان التحقق من نتائجها وإخضاعها للمراجعة البشرية. أما الوظائف التي تتضمن تحرير المعنى النهائي أو الترجيح بين الأقوال التفسيرية أو استنباط الأحكام والمقاصد، فلا ينبغي أن تُعامل بوصفها وظائف تقنية مستقلة؛ لأن طبيعتها تتجاوز حدود المعالجة الآلية إلى النظر العلمي الذي تقتضي أصوله أهلية متخصصة ومراجعة بشرية معتبرة. ومن ثم، فإن تحديد مجال الاستخدام لا يعني الحد من الإفادة من الذكاء الاصطناعي، وإنما يعني تحديد موقعه الوظيفي داخل العملية البحثية، بحيث تُستثمر قدراته في تيسير الأعمال التي يمكن ضبطها والتحقق منها، مع إبقاء مهام الفهم والتحرير والترجيح والاستنباط ضمن نطاق المسؤولية العلمية للباحث المتخصص.

المناقشة:

تكشف نتائج البحث أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني لا ينبغي أن يُنظر إليه من خلال ثنائية القبول المطلق أو الرفض المطلق، وإنما من خلال تحديد طبيعة الوظيفة التي تؤديها التقنية، والحدود التي ينبغي أن تقف عندها. فالقدرات التي توفرها هذه التقنيات في معالجة النصوص، واسترجاع المعلومات، وتصنيفها، واكتشاف بعض الأنماط والعلاقات، يمكن أن تمثل قيمة مضافة للباحث في استقراء المادة القرآنية وتنظيمها وتسريع الوصول إليها؛ غير أن الإفادة من هذه القدرات تظل مشروطة بإخضاعها للضوابط التي تحفظ سلامة التعامل مع النص القرآني.

وتبين من خلال الضوابط الشرعية أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لا تعني منحه سلطة مستقلة في تفسير القرآن الكريم أو استنباط الأحكام منه؛ إذ إن الوظيفة التقنية مهما بلغت درجة تعقيدها لا تستلزم امتلاك الأهلية العلمية التي تقتضيها عملية التفسير. فإنتاج استجابة لغوية، أو تصنيف الآيات، أو اكتشاف علاقة بين عناصر النص، يختلف عن بناء معنى تفسيري يقوم على فهم السياق، واستحضار أقوال المفسرين، ومعرفة وجوه اللغة، ومراعاة أصول التفسير وقواعد الترجيح. ومن ثم، فإن التقنية يمكن أن تعين على الوصول إلى المادة وتحليل بعض جوانبها، لكنها لا تستقل بإنتاج الحكم التفسيري أو الاستنباط الشرعي.

وتؤكد نتائج البحث، في هذا السياق، أن القيمة العلمية الأبرز للذكاء الاصطناعي في المجال القرآني تظهر في الوظائف

---

١ الدلابيح، ٢٠٢٤م، ص: ٥.

المساعدة؛ كالبحث الذكي، والفهرسة، والتصنيف، واستخراج العلاقات النصية والدلالية، والمقارنة الأولية بين المصادر، وبعض صور المعالجة اللغوية. وهذه الوظائف يمكن أن تسهم في توسيع قدرة الباحث على الاستقراء والتنظيم والكشف عن الروابط، شريطة ألا تتحول المخرجات الناتجة عنها إلى نتائج علمية نهائية دون مراجعة وتحقيق.

ويظهر من ذلك أن العلاقة الأنسب بين الباحث والذكاء الاصطناعي هي علاقة تكامل وظيفي لا إحلال واستبدال؛ فتتولى التقنية ما تتفوق فيه من سرعة المعالجة والاسترجاع والتنظيم واكتشاف الأنماط، بينما يتولى الباحث المتخصص التحقق من المادة، وفهم السياقات، ومقارنة الأقوال، والترجيح بينها، وتقويم النتائج، وربطها بأصول العلم وقواعده. وبهذا التوزيع للوظائف يمكن الإفادة من الإمكانات التقنية دون أن يؤدي استخدامها إلى تهميش الخبرة العلمية أو نقل المرجعية التفسيرية إلى النظام الآلي.

كما أظهرت الضوابط الأخلاقية أن سلامة التوظيف لا تتوقف على صحة المخرجات من الناحية التقنية، وإنما تشمل كذلك مسؤولية الباحث عن طريقة إنتاجها واعتمادها وعرضها .فالأمانة العلمية تقتضي التحقق من المعلومات ونسبتها إلى مصادرها الأصلية، والشفافية تقتضي بيان طبيعة الاستعانة بالذكاء الاصطناعي وحدودها، كما تقتضي المسؤولية الأخلاقية عدم تقديم المخرجات الآلية على أنها نتائج علمية نهائية دون مراجعة. ويترتب على ذلك أن استخدام التقنية لا ينقل المسؤولية العلمية من الباحث إلى الآلة، وإنما يجعل الباحث أكثر حاجة إلى التحقق والتقويم كلما اتسع نطاق اعتماده على المخرجات الآلية.

ومن جهة أخرى، تبين أن التحيزات المحتملة في أنظمة الذكاء الاصطناعي تمثل تحديًا يتجاوز الجانب التقني إلى الجانب المنهجي والأخلاقي؛ لأن طريقة اختيار البيانات والمصادر، ومعايير الاسترجاع والترتيب، قد تؤثر في المعلومات التي تصل إلى الباحث وفي كيفية عرضها. ولذلك فإن تنوع المصادر، والتحقق من تمثيلها، ومراجعة النتائج في أصولها، تعد إجراءات ضرورية لمنع تحول الخصائص التقنية للنظام إلى عوامل غير معلنة في توجيه النتائج أو ترجيح بعض المعلومات على غيرها.

وتكشف الضوابط التقنية، بدورها، أن موثوقية المخرجات تبدأ من سلامة المدخلات؛ فسلامة النص القرآني الرقمي، وموثوقية المصادر، وضبط قواعد البيانات، وتحديد صلاحيات الوصول والتعديل، واختيار آليات المعالجة والاسترجاع المناسبة، كلها عناصر مترابطة في إنتاج النتيجة النهائية. وإذا وقع الخلل في إحدى هذه المراحل، أمكن أن ينتقل إلى المراحل اللاحقة ويظهر في صورة نتيجة تحليلية قد تبدو سليمة من الناحية الشكلية، مع أنها قائمة على بيانات أو مصادر غير دقيقة. ومن ثم، فإن التحقق من سلامة البنية التقنية والمعرفية للنظام يعد جزءًا من سلامة عملية التحليل نفسها.

كما يتضح من مجموع هذه الضوابط أن الضابط الشرعي والأخلاقي والتقني لا يعمل كل واحد منها بمعزل عن الآخر؛ فالضابط الشرعي يحدد مشروعية الاستخدام وحدوده، والضابط الأخلاقي يحدد مسؤولية الباحث والمطور والمستخدم

في التعامل مع التقنية ومخرجاتها، بينما يوفر الضابط التقني الشروط التي تساعد على سلامة البيانات والمعالجة والمخرجات. ولذلك فإن ضمان سلامة توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني لا يتحقق بتطبيق أحد هذه المستويات منفردًا، وإنما باجتماعها وتكاملها.

وبناءً على ذلك، فإن الإشكال الرئيس الذي يواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني ليس في أصل استخدام التقنية، وإنما في طبيعة الاستخدام وحدوده والمرجعية التي تحكمه .فإذا استُخدمت التقنية في الوظائف التي تتناسب مع قدراتها، وربطت بمصادر موثوقة، وأُمنت سلامة النصوص والبيانات، وأخضعت مخرجاتها للتحقق والمراجعة البشرية المتخصصة، أمكن أن تقدم إسهامًا معتبرًا في خدمة البحث القرآني. أما إذا تجاوز استخدامها الوظائف المساعدة إلى الاستقلال بإنتاج المعنى التفسيري أو الحكم الشرعي، فإنها تتجاوز حدود وظيفتها التقنية إلى مجال يقتضي أهلية علمية ومنهجية لا تستمدها الآلة من مجرد قدرتها على معالجة اللغة والبيانات.

وعليه، تنتهي المناقشة إلى أن النموذج الأمثل لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني هو نموذج الاستخدام الموجَّه والمراقَب بشريًا؛ بحيث تكون التقنية وسيلةً لتعزيز قدرات الباحث في الاستقراء والتنظيم والتحليل، مع بقاء المرجعية العلمية والتفسيرية والتقويم النهائي بيد الباحث المتخصص، في إطار من الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية التي تحفظ للنص القرآني خصوصيته، وتصون البحث العلمي من الخطأ والتحيز والتوظيف غير المنضبط.

النتائج:

وبناءً على ما تقدم من عرضٍ وتحليلٍ ومناقشةٍ للضوابط الشرعية والمنهجية والأخلاقية والتقنية الحاكمة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني، أمكن استخلاص جملة من النتائج الرئيسة التي تكشف عن طبيعة هذا التوظيف وحدوده، وتحدد مجالات الإفادة المشروعة من هذه التقنيات، كما تبرز الشروط والضوابط التي تضمن سلامة استخدامها وصيانة النص القرآني من أوجه الخلل أو التوظيف غير المنضبط. وتتمثل أبرز هذه النتائج فيما يأتي:

١. إمكان الإفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني في عدد من الوظائف المساعدة، كالبحث والاسترجاع والفهرسة والتصنيف واكتشاف بعض العلاقات النصية والموضوعية.
٢. عدم مساواة التحليل الآلي بالتفسير؛ إذ إن معالجة النص واكتشاف الأنماط لا يكفيان لإنتاج معنى تفسيري معتبر، بما يقتضي مراعاة اللغة والسياق وأصول التفسير ومصادره.
٣. ارتباط توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني بضوابط شرعية ومنهجية تحدد مشروعية الاستخدام وحدوده، وتمنع تجاوز التقنية إلى الاستقلال بالتفسير أو الاستنباط الشرعي.
٤. ضرورة الالتزام بالضوابط الأخلاقية في توظيف الذكاء الاصطناعي، وفي مقدمتها الأمانة العلمية، والشفافية في الإفصاح عن استخدام التقنية، وتجنب التوظيف الأيديولوجي، واحترام قدسية النص القرآني، وتحمل المسؤولية عن المخرجات التقنية.

٥. ارتباط سلامة التوظيف التقني بسلامة البيانات والنصوص الرقمية وموثوقية المصادر، والحد من التحيزات الخوارزمية، وتأمين قواعد البيانات، وتحديد الوظائف التي يمكن أن تؤديها التقنية بوصفها أداة مساعدة.

٦. ضرورة بقاء الباحث المتخصص مرجعيةً حاكمةً في عملية التوظيف؛ إذ يتولى التحقق من المخرجات وتقويمها وفهم سياقاتها والترجيح بينها، ولا تُعامل النتائج الآلية بوصفها مرجعية علمية مستقلة.

٧. ملاءمة نموذج التكامل بين الإنسان والآلة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني؛ فتتولى التقنية ما يناسب قدراتها في المعالجة والاسترجاع والتنظيم، بينما يبقى الفهم والتفسير والتقويم والاستنباط من اختصاص الباحث المؤهل.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم من نتائج وتأصيلات، يوصي البحث بالآتي:

١. دعم إنشاء منصات ونماذج ذكاء اصطناعي متخصصة في الدراسات القرآنية، تُبنى على قواعد بيانات موثوقة ومراجعة علميًا، وتضم النص القرآني ومصادر التفسير وعلوم القرآن واللغة وغيرها من المصادر ذات الصلة، مع اعتماد آليات للتحقق من سلامة البيانات وتتبع مصادر المخرجات.

٢. تشكيل لجان علمية وتقنية مشتركة تضم متخصصين في علوم القرآن والتفسير واللغة والذكاء الاصطناعي، لتقويم الأنظمة والتطبيقات الموجهة لخدمة الدراسات القرآنية، ومراجعة مصادرها وبياناتها ومخرجاتها قبل إتاحتها للاستخدام الواسع.

٣. وضع أطر وبروتوكولات أكاديمية للشفافية الرقمية، تحث الجامعات ومراكز البحوث الباحثين على الإفصاح عن طبيعة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ونطاقه وحدوده في البحوث العلمية، بما يصون الأمانة العلمية ويوضح حدود الإسهام الآلي في إنتاج النتائج.

٤. وضع ضوابط علمية ومؤسسية تمنع اعتماد مخرجات الذكاء الاصطناعي بوصفها مصدرًا مستقلًا في التفسير أو الترجيح الفقهي أو الاستنباط الشرعي، وتؤكد ضرورة إخضاعها للمراجعة العلمية المتخصصة قبل اعتمادها أو نشرها.

الآفاق المستقبلية:

١- يفتح هذا البحث عددًا من المسارات البحثية التي يمكن أن تستكمل ما بدأه، ومن أبرزها:

٢- إجراء دراسات تطبيقية مقارنة تختبر أداء النماذج اللغوية المختلفة في البحث والاسترجاع والفهرسة الموضوعية وتحليل العلاقات بين الآيات والمصادر التفسيرية، مع بناء معايير دقيقة لتقويم جودة المخرجات.

٣- دراسة الأبعاد الشرعية والأخلاقية والقانونية للمسؤولية عن المخرجات التفسيرية الآلية، ولا سيما في الحالات التي يترتب فيها على الخطأ في المخرجات أثر علمي أو تعليمي أو إفتائي.

٤- تطوير نماذج ومعايير لتقييم أداء تقنيات معالجة اللغة الطبيعية في الدراسات القرآنية، بما يراعي خصائص العربية القرآنية والرسم والسياق والدلالة وعلاقة النص بالمصادر التفسيرية.

٥– دراسة توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة ترجمة معاني القرآن الكريم، مع التركيز على آليات المراجعة الشرعية واللغوية وضمان عدم اختزال المعنى القرآني في الترجمة الآلية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النص القرآني مجال يمكن الإفادة منه علميًا، متى انضبط بوظائف مساعدة تتناسب مع طبيعة التقنية، ولم يتجاوز إلى الاستقلال بالتفسير أو الاستنباط. كما تبين أن سلامة هذا التوظيف تقوم على تكامل الضوابط الشرعية والمنهجية والأخلاقية والتقنية، مع بقاء الباحث المتخصص مرجعيةً نهائية في التحقق والفهم والتقويم. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية للذكاء الاصطناعي في الدراسات القرآنية تتمثل في تعزيز قدرات الباحث وتيسير الوصول إلى المادة العلمية وتحليلها وتنظيمها، لا في إحلال الآلة محل المرجعية العلمية المتخصصة.

المصادر والمراجع:

١) القرآن الكريم.

٢) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ١٤١٧هـ/١٩٩٨م، الموافقات، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط ١، دار ابن عفان.

٣) أبو الحسن عز الدين ابن الأثير، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، الكامل في التاريخ، المحقق: عمر عبد السلام تدمري، ط ١، بيروت: دار الكتاب العربي.

٤) أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزي الكلبي الغرناطي، ١٤١٦هـ، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: عبد الله الخالدي، ط ١، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٥) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

٦) أديب جميل محمد الدلابيح، ٢٠٢٤م، سبل استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم وعلومه، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج ٢، عدد خاص.

٧) تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، ط ١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

٨) الشيماء طارق صالح عبد العزيز، ١٤٤٨هـ/٢٠٢٥م، مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم: دراسة تحليلية نقدية (ChatGPT نموذجًا)، المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها، العدد ١١.

٩) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٠) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الشافعي، ١٤١٤هـ، هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، المحقق: نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية.

١١) عبد الله عبد العزيز صالح العبيد، ٢٠٢٤م، توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم، كتاب وقائع المؤتمر الدولي الثامن للبحوث العلمية والاجتماعية، جامعة سشجيجن.

١٢) فايز مصلح علي قايد، ٢٠٢٦م، محاذير استخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد ٥٢.

١٣) فيصل بن معتز بن صالح فارسي، ٢٠٢٥م، دور التثبت لمستقبل الذكاء الاصطناعي AI في ميزان القرآن الكريم، مجلة البحث العلمي الإسلامي، العدد ٦٩.

١٤) قادري محمد الصديق، ٢٠٢٤م، الذكاء الاصطناعي وضوابط الاستفادة منه في ترجمة القرآن الكريم، ضمن المؤتمر الدولي الأول استثمار الترجمة المتخصصة في خدمة الثقافة والبحث العلمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

١٥) محمد زكي خضر، ٢٠١٣م، الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم، مؤتمر جامعة طيبة في توظيف تقنية المعلومات لخدمة القرآن الكريم وعلومه.

١٦) محمد عبد العظيم الزرقاني، (د. ت)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٧) نسيمة بروال، وجميلة قارش، ٢٠٢٣م، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثاره الواقعية في ضوء مقاصد حفظ العقل، ضمن ملتقى الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر.

١٨) نعيمة لبداوي، (د. ت)، أثر النظم القرآني في بناء المعاني، سلسلة الإسلام والسياق المعاصر، الرابطة المحمدية للعلماء، العدد ٩٠.

١٩) ورقاء جعفر مصحب، ٢٠٢٥م، توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: دراسة نقدية وتقويمية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ٨٣، جامعة بغداد.